



الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات

بيان صحافي

نظمت "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات" مؤتمراً صحافياً بمناسبة اليوم العالمي لحق المعرفة بحضور معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الأستاذ إبراهيم شمس الدين ومعالي وزير الداخلية والبلديات الأستاذ زياد بارود والنواب السادة غسان مخبير، وليد الخوري، إسماعيل سكريّة، الأستاذ فادي صعب أمين سرّ "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد"، الأنسة مارلين زلن مديرة البرامج بالوكالة في "جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين - مبادرة سيادة القانون" وممثلين عن الحكومة والنقابات والمجتمع المدني والإعلام والقطاعين العام والخاص والهيئات الدبلوماسية. وذلك يوم الثلاثاء الواقع في ٢٩ أيلول ٢٠٠٩، في فندق مونرو، بيروت. هذا وقد تأسست الشبكة في ١١ نيسان ٢٠٠٨ بمبادرة من "برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" (LebPAC) و"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد" (LTA) و"جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات - عدل" (ADDL)، بالتعاون مع "جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين - مبادرة سيادة القانون" (ABA ROLI).

ألقي خلال المؤتمر العديد من الكلمات لناشطين في الشبكة، بدءاً بالنائب غسان مخبير، ممثلاً من منظمة "برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" ومجموعة العمل القانونية للشبكة، الذي لستهل كلمته مشدداً على "أنّ هذا اليوم هو مناسبة لإعادة التأكيد على أهمية الحق في الوصول إلى المعلومات من أجل إعلاء بناء الديمقراطية ومكافحة الفساد، فلا ديمقراطية من دون معرفة وشفافية في العمل العام". وتابع أن "هذا اليوم أيضاً مناسبة للتذكير بأهمية إنجاز الأعمال التشريعية الضرورية لاستكمال بناء مؤسسات الدولة الديمقراطية، لاسيما التأكيد على ضرورة مناقشة وإقرار مجلس النواب لاقتراح قانون "الحق في الوصول إلى المعلومات" الذي وقّعه وتقدم به رسمياً من مجلس النواب في ٩ نيسان ٢٠٠٩ عدد من الزملاء النواب، أعضاء مجموعة "برلمانيون ضد الفساد". كما وأنه مناسبة لتسليط الضوء على تجربة رائدة في الإصلاح التشريعي والسياسي بالتعاون والشراسة بين جهات رسمية وهيئات من المجتمع المدني وتقييم ما أنجز وما بقي لإنجازه من تحضير للعمل التشريعي المفيد". وقد أكد على "أهمية نشر المعرفة المتعلقة بحق وصول المعلومات إلى سائر المواطنين من خلال الصحافة وسائر الزملاء النواب الذين سوف يتولون مسؤولية مناقشة وإقرار إقتراحات القوانين التي سوف تنجزها مجموعة العمل القانونية والشبكة". وأخيراً هو "مناسبة لشكر كل من شارك في إنجاز أعمال الشبكة، معتبراً ان هذا اليوم العالمي "للحق في الوصول إلى المعلومات" يمثل خطوة لتثبيت حقوق مواطنة أساسية وتفعيلها مما يساهم في تعزيز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة ويساهم في مكافحة الفساد والوقاية منه".

أمّا الأستاذ فادي صعب، أمين سرّ "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد"، فتتطرق الى دور الشبكة التي تضم عدد من منظمات المجتمع المدني اللبناني في بناء المعرفة حول حق الوصول الى المعلومات الذي يكفله الدستور اللبناني وشرعة حقوق الانسان وفي تنظيم حلقات توعية وتدريب حول أهمية هذا الحق وحسن استعماله والاستفادة منه. وتابع قائلاً "إيماناً منا أن الإعلام هو من أهم شرائح المجتمع المدني، نظمت "نهار الشباب" وجمعية "مهارات" ورش عمل وتدريب للأعلاميين والصحافيين لتوعيتهم على أهمية حق الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد. ويعمل فريق عمل نهار الشباب على توثيق المعلومات

www.a2ilebanon.net / www.khabrouna.net

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بالجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد



الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات

ومقتطفات آراء بعض المشاركين في تلك الورش. بموازاة ذلك، تعمل الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية ووزارة المالية على تنظيم ورش عمل وتدريب لموظفي القطاع العام العاملين في وزارة المالية وفي وزارات اخرى ايضا حول الموضوع ذاته، وذلك خلال شهر تشرين الاول المقبل. اما بالنسبة الى مؤسسات القطاع الخاص فقد نظمت الجمعية ورشة عمل في هذا الخصوص وسوف تليها ورشة عمل اخرى في الشهر المقبل. كما وتطرق إلى ضرورة إقرار قانوني "الحق في الوصول إلى المعلومات" و"حماية كاشفي الفساد"، وكذلك نشر التوعية لكافة شرائح المجتمع وحثهم على استعمال حقهم في الوصول إلى المعلومات". وشدد أخيراً على "أهمية هذا المشروع الذي يستنهض كافة مكونات المجتمع المدني اللبناني، فالكل معني بهذه الخطة الإصلاحية الشاملة من المواطن إلى المسؤول".

ثم جاءت كلمة الأنسة ماريلن زلن مديرة البرامج بالوكالة لدى جمعية "المحامين والقضاة الأمريكيين - مبادرة سيادة القانون" لابرار أهمية "اليوم العالمي لحق المعرفة، مشيرة إلى اعتماد هذا القانون في ٩٠ دولة على الأقل. وتابعت قائلة أنه "قد صادف في ١٤ نيسان ٢٠٠٩ بالتزامن مع المؤتمر الصحفي للشبكة الوطنية الذي تم خلاله نشر مشروع القانون، أكدت المحكمة الأوروبية العليا لحقوق الإنسان على أن الحق في الوصول الى المعلومات من الجهات الحكومية هو جزء من الحق الجوهري لحرية التعبير وهو أساسي للإعلام والمنظمات غير الحكومية وآخرين لتفعيل الرقابة ومساءلة الحكومات. كما لفتت الانسة زلن الى أن هذا الحق يبقى ناقصاً من دون تطبيق وعرضت الشروط اللازمة لإنفاذه. وأخيراً، عبّرت عن سرور الجمعية للتعاون مع الشبكة ولدعم تلك المبادرة الوطنية الإصلاحية.

كما وكانت كلمة لمعالي الوزير ابراهيم شمس الدين استهلها بالقول إن هذا اليوم يستحق أن يحتفى به نظراً لأهميته أكثر من افتتاح دورة الألعاب الفرنكوفونية منذ يومين، وتابع قائلاً إن هذا المشروع لا يحتاج الى حكومة أصيلة للمضي به، كما وأن حق المواطن بالاطلاع على ما تقوم به الدولة تآكل أمام العوائق التي تضعها السلطة. وشدد شمس الدين على أن "القضايا المستورة هي القضايا التي نخجل منها" فكل الاتفاقات العلنية على الصعيد الدولي أتت بنتائج خيرة. أما تلك التي تمت بالسر فقد أنتجت خيبة وسوءاً للناس. وذكر على سبيل المثال الفرق بين اتفاق الطائف كاتفاق علني والاتفاقيين الرباعي والدوحة كاتفاقيين سربيين. وختم مؤكداً على ضرورة أن يكون هذا اليوم "يوماً يومياً" أملاً تمرير اقتراح القانون كاملاً وتاماً بعد تشكيل اللجان النيابية.

الكلمة الأخيرة كانت لمعالي الوزير زياد بارود الذي شدد بدايةً على ضرورة استمرار العمل التشريعي ولو في ظل حكومة تصريف أعمال لأن "أمر الناس لا تنتظر". وعرض سرداً تاريخياً حول مبدأ حق الاطلاع. وذكر أن "مشروع القانون يتضمن آلية متكاملة، إلا أن بعض القوانين الموجودة تتعارض مع الإقتراح لذا من الضروري إعادة النظر ببعض التشريعات التي لا تزال تمنع نشر بعض المعلومات، فمثلاً قانون المطبوعات يمنع نشر محاضر مجلس الوزراء". ثم قسّم المعلومات الى أربع فئات:

- الفئة الأولى: المعلومات المحظرة كلياً والمتعلقة بأمن الدولة والدفاع.
- الفئة الثانية: المعلومات التي يمكن الحصول عليها إستناداً إلى صفة أو مصلحة.
- الفئة الثالثة: المعلومات التي يمكن للفرد الحصول عليها والمتعلقة بشخصه.

www.a2ilebanon.net / www.khabrouna.net

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بالجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد



الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات

- الفئة الرابعة: المعلومات التي يوجب القانون نشرها.

وختّم مشدداً على ضرورة إقرار هذا القانون كي لا ينضم إلى فئة القوانين غير المقررة كقانون "وسيط الجمهورية" الذي يجب أن يطبق بموازاة إقرار هذا القانون.

في الختام دار نقاش أجاب خلاله المحاضرون على أسئلة المشاركين.

لقد استفادت الشبكة من هذا اليوم للاضاعة على أهمية حق الوصول الى المعلومات كخطوة أولى وأساسية لتطبيق استراتيجية مكافحة الفساد على الصعيد الوطني. هذا الحق منصوص عليه في الدستور اللبناني وفي شرعة حقوق الانسان وفي المعاهدات الدولية التي انضم اليها لبنان. فقد صادق لبنان في تاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تتناول استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد والتي تعتبر ركناً أساسياً في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتتناول هذه الاتفاقية كافة جوانب عملية مكافحة الفساد من ضمنها تأمين حق الوصول الى المعلومات المنصوص عليه في الفقرة العاشرة من الاتفاقية بالإضافة الى حماية كاشفي الفساد المنصوص عليها في الفقرة ٣٣ وانشاء قانون وهيئة مستقلة لمكافحة الفساد في الفقرة الخامسة والسادسة من الاتفاقية عيها.

لذلك، أجمع المشاركون على ضرورة التعاون على كافة المستويات لدعم منظومة دولة القانون والمؤسسات والحكم الصالح. وفي هذا الإطار، ينبغي أن يتحرك المجلس النيابي اللبناني لتشريع وتعديل وإقرار القوانين التي تساهم في تطبيق هذه الإتفاقية وإلغاء تلك التي قد تعيق تطبيقها.

الهيئة الإدارية

منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد (LebPAC)

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية (OMSAR)

نقابة المحامين في بيروت (BBA)

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لافساد (LTA)

جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات "عدل" (ADDL)



ينفدّ هذا المشروع بالتعاون مع جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين

مبادرة سيادة القانون (ABA ROLI)



www.a2ilebanon.net / www.khabrouna.net

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بالجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد

٠١٣٨٨١١٣/٤/٥